مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٠٢

الأربعاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2017/865).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2017/865)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/957، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/865، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧) اليوم بالإجماع، وهو يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة). وفي سياق تدهور الحالة الأمنية والإنسانية ووقوع خسائر فادحة في صفوف السكان المدنيين، وذوي الخوذ الزرق، والعاملين في المجال الإنساني على حد سواء، نرحب بحقيقة أن مجلس الأمن يظهر دعمه الكامل والثابت لكل من البعثة المتكاملة وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد أكدت فرنسا قبل المفاوضات التي اختتمت اليوم أنه لم يكن بوسع مجلس الأمن المجازفة بأن تعاود جمهورية أفريقيا الوسطى الانزلاق نحو أزمة مأساوية مثل الأزمة التي تخبطت فيها من نهاية عام ٢٠١٢ إلى بداية عام ٢٠١٤. فعلى العكس من ذلك، كنا نعتقد أنه تعيّن على المجلس أن يلقي بكامل ثقله لوقف دوامة العنف هذه، ويعاود إيجاد زخم إيجابي في ذلك البلد. هذا هو فحوى القرار الهام الذي اقترحته فرنسا واتخذناه للتو. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط تتعلق به:

أولا، إن هذا القرار يوفر الدعم للبعثة حيث نأمل أن نراه حاسما، مع زيادة ٩٠٠ من الأفراد العسكريين إلى الحد الأقصى للقوات. وكان الجميع ينتظرون هذه الزيادة، وهي ستزود البعثة بمزيد من الموارد وبمرونة أكبر بغية تمكينها من تحسين قدرتها على تنفيذ الولاية المنوطة بها في مجال حماية المدنيين. وقد أظهرت البعثة المتكاملة بالفعل أنّ باستطاعتها أن تعمل على نحو استباقي وبقوة، عند الاقتضاء، لحماية السكان المدنيين،

ولا سيما النساء والأطفال الضعفاء بشكل خاص أمام خطر الجماعات المسلحة. ونأمل أن تتمكن البعثة المتكاملة من مواصلة بذل الجهود في إطار هذا القرار الجديد، وبقدرات معززة.

وفي ما يتعلق بحماية المدنيين، نود أيضا أن نعيد النظر في أهمية مكافحة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين بفعالية، وأن نكرر دعمنا الكامل لسياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح إطلاقا، وللاتفاق الطوعي الذي تم التوصل إليه بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يشجع القرار المتخذ اليوم كلاًّ من الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وبشرطة على الاستفادة من العمل المضطلع به فعلا وتعزيزه، بغية منع هذه التجاوزات، وكفالة عدم ترك الجناة من دون عقاب.

ثانيا، إن هذا القرار يمكّن البعثة المتكاملة أيضا، بناء على طلب الأمين العام، من ترتيب أولويات الولاية التي تضطلع بها بشكل أفضل، من خلال التركيز على التحديات الحاسمة لحفظ السلام، ألا وهي حماية المدنيين التي تكلمت عنها للتو؛ ودعم عملية السلام والمصالحة تحت إشراف سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وبالترافق مع المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة؛ وتقديم المعونة الإنسانية. وترتيب الأولويات هذا سيترافق مع تسلسل أفضل لمختلف المهام الأخرى التي تضطلع بها البعثة المتكاملة، بهدف تمكين البعثة من الوفاء بولايتها بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

ثالثا، إن هذا القرار يشكل الخطوة الأولى في الدعم الذي يمكن أن توفره البعثة المتكاملة لإعادة الانتشار التدريجي والمضبوط للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بتدريب من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبهدف إعادة إرسائها لفترة طويلة الأمد. ومن المتوقع صدور توصيات الأمين العام بحلول أيار/مايو المقبل، بحيث تكون مفيدة جدا لتحقيق تلك الغاية. وهذه مسألة بالغة الأهمية، لأنه من خلال دعم إعادة انتشار قوات الأمن الداخلي في جمهورية أفريقيا الوسطى، يؤكد مجلس الأمن دعمه لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة باستعادة بسط سلطة الدولة على جميع أراضيها.

وفرنسا، بوصفها القائمة على صياغة ملف جمهورية أفريقيا الوسطى، تود مرة أخرى أن تشكر الأمين العام وممثله الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى، السيد بارفيه أونانغا، على التزامهما بالسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشكر أيضا جميع الوفود في مجلس الأمن على عملها.

بطبيعة الحال، وكما نعلم جميعا، فإن الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا يمكن حلها عن طريق الاستجابة الأمنية فحسب، ودون الالتزام القوي من جميع أصحاب المصلحة المعنيين. لهذا السبب، يؤكد هذا القرار من جديد على الدعم الكامل من مجلس الأمن للرئيس توادیرا، ويشجعه على مواصلة الجهود التي بذلها حتى الآن من أجل تيسير المصالحة الوطنية. ولهذا السبب أيضا، يؤيد القرار المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة بغرض التوصل إلى اتفاق سياسي شامل وجامع لا يتجاهل أية مسائل، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب.

وعلى الرغم من الصعوبات التي ندركها جميعا، يمكننا معا أن ننجح في جمهورية أفريقيا الوسطى إذا بقينا مركّزين على العمل من أجل تحقيق السلام الدائم هناك. ذلك هو فحوى هذا القرار الهام الذي يجب تنفيذه الآن تنفيذا كاملا.

السيد أبو العطا (مصر): ترحب مصر باتخاذ القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧) الخاص بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) اليوم بالإجماع، تأكيدا على أهمية دور البعثة التي تظل المحور الرئيسي لدور الأمم المتحدة في دعم الاستقرار وإحلال السلام في أفريقيا الوسطى، ولا سيما في ضوء التحديات المتزايدة التي تشهدها البلاد، وأيضا مع تدهور الوضع الأمني نتيجة تزايد حدة العنف على أسس طائفية ودينية، فضلا

عن استمرار أعمال العنف من جانب الحركات المسلحة بما يمثل تهديدا متزايدا ضد المدنيين، بل وأيضا ضد قوات البعثة المتكاملة وعمال الإغاثة الانسانية.

ومن هذا المنطلق، ترحب مصر بتركيز ولاية البعثة على عدد من المهام ذات الأولوية، وفي مقدمتها دعم العملية السياسية والمصالحة. وترحب مصر ترحيبا خاصا بتكليف القرار للبعثة بالعمل بالشراكة مع المبادرة الأفريقية، ودعم الجهود السياسية للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الاقليمية، وذلك انطلاقا من اقتناع مصر بأن الجهود الأفريقية، وبدعم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، هي الاطار الأنسب للتوصل إلى حل سياسي واتفاق شامل للمصالحة في أفريقيا الوسطى.

كذلك ترحب مصر بتركيز ولاية البعثة على حماية المدنيين، فضلا عمّا نص عليه القرار من تدابير تهدف إلى زيادة فعالية البعثة، وتمكينها من تنفيذ ولايتها بكفاءة، بما في ذلك الزيادة الأخيرة التي تمّ إقرارها بموجب هذا القرار في حجم قوات البعثة، وبما يمكّن البعثة من المساهمة بشكل أكثر فعالية في التصدي للتحديات الأمنية في مناطق مختلفة من البلاد.

إن مصر، ومن منطلق كونها إحدى كبار الدول المساهمة بقوات في البعثة المتكاملة وفي بعثات حفظ السلام الأممية بشكل عام، على اقتناع بأن السبيل إلى زيادة فعالية بعثات حفظ السلام هو التعاون في إطار الشراكة الثلاثية بين مجلس الأمن، باعتباره الهيئة المسؤولة عن إقرار ولايات بعثات حفظ السلام، والدول المساهمة بقوات وشرطة، باعتبارها الطرف المنوط به تنفيذ تلك الولايات، إلى جانب الأمانة العامة للمنظمة. ومن هذا المنطلق، تؤكد مصر على ضرورة أن تتم معالجة جميع المسائل المتعلقة بكفاءة وفعالية القوات المشاركة في بعثات حفظ السلام الأممية في إطار لجنة الـ ٣٤ التابعة للجمعية العامة، باعتبارها المحفل المناسب لتناول تلك المسائل.

وفي هذا الإطار، تشيد مصر بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بالشراكة مع الدول المساهمة بقوات لمكافحة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين بما ساهم في خفض عدد تلك الحالات بشكل ملموس، وهو ما يقر به القرار الذي اتخذه المجلس اليوم ٢٣٨٧ (٢٠١٧). وتدعو مصر إلى مواصلة تلك الجهود وعلى أساس القرار ٢٧٨/٧١ الذي اتخذته الجمعية العامة بالتوافق، ويعد الإطار الأشمل والأكثر ملائمة لتعزيز جهود مكافحة الاستغلال الجنسي في البعثات الأممية وتنفيذ سياسة عدم التسامح التي يدعو إليها الأمين العام.

إن تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في أفريقيا الوسطى يتطلب بناء المؤسسات الوطنية بما في ذلك أجهزة الدفاع والأمن، وتمكينها من فرض سيطرتها على كافة الأراضي في الدولة، ولذلك فإن نشر وحدات القوات المسلحة من أفريقيا الوسطي التي تم الانتهاء من تدريبها تعد خطوة أساسية يجب أن تقدم لها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى كل الدعم الممكن في إطار ولايتها لتعزيز ودعم استعادة سلطة الدولة.

ونتطلع لمقترحات الأمين العام في هذا الصدد في أقرب وقت على النحو الوارد بالتقرير (S/2017/865).

واتصالا بذات الشأن فإن توفير الموارد اللازمة للبعثة هو أمر أساسي لتمكينها من تنفيذ المهام الواردة بولايتها. وهي مسؤولية تقع على كافة أعضاء الأمم المتحدة على النحو الوارد بالفقرة ٣٧ من القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧).

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير دولاتر على جهود فرنسا لكفالة حصول بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على الولاية للتصدي لتطور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد كان عاما شاقا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما يتضح من ١٢ حفظة السلام

الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام. ونود أن يعلم حفظة السلام أن جهودهم لم تذهب سدى. وأود تحديدا أن أسلط الضوء على الجهود التي تبذلها البعثة لحماية الآلاف من المسلمين المشردين داخليا المحاصرين في كنيسة في بانغاسو.

والبعثة لا تزال تركز على ما نعتقد أنها مبادئ أساسية لحفظ السلام. فهي لديها استراتيجية خروج واضحة، وتتمتع بموافقة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ودعمها الكامل وتحرز تقدما ملحوظا في المهام الموكلة إليها، بما في ذلك المساعدة في التوصل إلى حل سياسي. واليوم أكد مجلس الأمن مجددا أنه يستثمر في السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونعتقد أن البعثة تسير في الاتجاه الصحيح. والولايات المتحدة تنظر في كل عملية من عمليات حفظ السلام بعناية لكفالة أن يكون لدينا قوات أكثر فعالية وكفاءة. وفي بعض الحالات، دفعنا ذلك إلى الدعوة إلى إعادة تشكيل بعثة أو إعادة توجيهها. وفي حالة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، نعتقد أن القدرة الإضافية ستوفر للبعثة المرونة التي تحتاج إليها للتصدي للتهديدات الناشئة والوفاء بولايتها المتمثلة في حماية المدنيين.

لكن مجرد المزيد من القوات لن يكون كافيا لضمان النجاح. وكما قالت السفيرة هيلي سابقا، ينبغي لنا التركيز على نوعية القوات المنتشرة لا على مجرد أعدادها. ويجب أيضا أن نستعد لمعالجة أوجه القصور في البعثة واتخاذ خطوات لتحسين أداء القوات. لقد استغرق وفاء حفظة السلام بمعايير الأمم المتحدة للأداء المتعلقة بالمعدات سنوات، وعانت البعثة طويلا من التقارير عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وندرك أن قيادتها قد واجهت تلك العقبات بشكل مباشر وهي ملتزمة بأن تكون لديها قوات تفي بيأعلى معايير الأداء. إن القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧) يحدد متطلبات أقوى لمنع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والإبلاغ عنها وعن مؤشرات الأداء، وذلك لإنفاذ الفعالية على نطاق أوسع.

لقد صوتت الولايات المتحدة تأييدا لقرار اليوم لأننا ما زلنا ملتزمين بدعم بعثات حفظ سلام مركزة وفعالة تعمل دون كلل على تنفيذ ولايتها، ومن ثم على تهيئة الظروف المؤاتية لتحسين حياة الشعب الذي تعمل من أجله. ونحن ندرك أن هذا الهدف يقترن ببناء قدرات حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بما فيها قواتها المسلحة وقوات الشرطة والدرك لديها، كي يتسنى لها الاضطلاع بدور مقدمي الخدمات الأمنية الأساسية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ويحدونا الأمل في أن تواصل الحكومة والبعثة العمل معا لكفالة أن يتمتع مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى بالسلام والازدهار اللذين طالما غابا عنهم.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أيد الاتحاد الروسي اتخاذ القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧) بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة عام. لقد استرشدنا في ذلك أساسا بأهمية إرسال رسالة لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى مفادها أن المجتمع الدولي لن يتخلى عنهم خلال الظروف الصعبة التي يواجهها البلد في الوقت الراهن. إن الحالة الأمنية تبعث على القلق الشديد، ودولة جمهورية أفريقيا الوسطى محاصرة الآن أكثر من أي وقت مضى. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن لمجلس الأمن أن يقف مكتوف الأيدي.

لقد وافقنا على اقتراح الأمين العام بزيادة العنصر العسكري للبعثة بـ ٩٠٠ فرد. لكن يحدونا الأمل في ألا يبذل حفظة السلام جهودا في طائفة واسعة من الأنشطة، بل أن يركزوا على الاضطلاع بالمهام الأساسية – وهي حماية المدنيين والنهوض بالعملية السياسية. والحقيقة أن الخوذ الزرق لن يتمكنوا من حماية كل مواطن في بلد مساحته كمساحة فرنسا. لكن إن تم تعزيز قدرتهم على التنقل، كما يشدد تقرير الأمين العام (S/2017/865)، سيتمكنون من الإسهام بقدر كبير في التخفيف من حدة التوترات في الميدان، الأمر الذي سيمكن

بانغي من التركيز على عملية السلام وعلى تنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. كما يجب على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مواصلة إعادة بناء قدرات قواتها المسلحة الوطنية.

وفي إطار نشر المزيد من حفظة السلام كجزء من البعثة، يجب ألا ننسى الوحدات المنتشرة بالفعل في جمهورية أفريقيا الوسطى. فهي تضطلع بمهام صعبة وتجازف بأرواح أفرادها في القيام بذلك. والأمين العام لم يحتفل بيوم الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى مع حفظة السلام دون جدوى.

وندعو إلى اتباع نهج متوازن لتقييم إسهام البلدان المساهمة بقوات. ولا يسعنا تحمل حالات تنجم عن انسحاب وحدة كاملة جراء الجرائم الجنسية التي يرتكبها أفراد من حفظة السلام حينما يتعذر العثور على بديل بسرعة، لأن ذلك يتعارض بشكل خطير مع القدرة التشغيلية للبعثة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد كباتامانغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن نيابة عن سفير بلدي.

بالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أعرب عن خالص الشكر والامتنان المتجدد لاضطلاع المجلس بمسؤوليته في اتخاذ القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧) بالإجماع بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكما ذكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمها في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر (S/PV.8084)، فإن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال تثير القلق. ويوضح تزايد مناطق التوتر وتفاقم العنف المسلح في جزء كبير من أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى الهائلة حدود قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن اتخاذ القرار قرار حكيم يمنح البعثة ورئيسها المزيد من الزخم لإنجاز المهمة الصعبة في حالة متغيرة باستمرار.

وكما يبين الأمين العام في تقريره عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2017/865)، فإن بلدنا يواجه تحديات هائلة. ولن تتمكن القوة من الانتشار بفعالية إلا من خلال تعزيز القدرات التشغيلية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مرة أخرى الأمين العام الذي دعا، بما عُرف عنه من حكمة، إلى زيادة الأفراد العسكريين في البعثة، وهو ما وافق عليه أعضاء المجلس. إن ازدياد أعمال العنف مؤخرا ضد المدنيين وقوات الأمم المتحدة كانت تذكرة مفيدة بأنه لن يكسر الدورة الحالية من الهشاشة إلا سياسة إنمائية طويلة الأجل.

وأخيراً، أود أن أشكر جميع الوفود التي أسهمت في صياغة قرار اليوم، الذي لن يحيي البعثة ورئيسها فحسب بل أيضاً حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وقبل كل شيء، أود أن أشيد بالمجلس على ما أبداه من التزام. تستحق جمهورية أفريقيا الوسطى مستقبلاً أفضل، وسيكون لها ذلك بفضل مجلس الأمن. ونحن نسعى إلى إعادة بناء السلام واستعادته بمساعدة شركائنا، ودعم المجلس ضروري أكثر من أي وقت مضى.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.